

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٢٨ لسنة ٢٠٠٩

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية
والمحاكمات التأديبية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤٥ لسنة ٢٠٠١ ؛

وعلى حكم المحكمة الإدارية العليا الصادر فى الطعن رقم ١٣٥٠٧ لسنة ٤٨ ق. عليا
الصادر فى ٢٠٠٩/٢/١ ؛

وعلى موافقة المجلس الأعلى لهيئة النيابة الإدارية ؛

وبناءً على ما عرضه وزير العدل ؛

قرر :

(المادة الاولى)

ترد أقدمية السيد / أحمد محمد سمير إبراهيم - وكيل النيابة الإدارية من الفئة
المتأيزة فى وظيفة معاون نيابة إدارية إلى تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤٥
لسنة ٢٠٠١ فى ٢٣/١٢/٢٠٠١ ، على أن يكون ترتيبه فى تلك الوظيفة تالياً
للأستاذة / هدى أسامة أحمد سعيد ثابت ، وسابقاً للسيد / طارق محمد محمد السيد الخطيب -
وكيلا النيابة الإدارية من الفئة المتأيزة .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وعلى وزير العدل تنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٥ رجب سنة ١٤٣٠ هـ

(الموافق ٢٨ يونية سنة ٢٠٠٩ م) .

حسنى مبارك